

اجتماع رفيع المستوى: الحاجة إلى تحديث السياسات الإنسانية

- تقرير الاجتماع -

تقرير موجز

في 15 حزيران 2023، عقد مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وشبكة CALP اجتماعاً رفيع المستوى ركز على "الحاجة إلى تحديث السياسات الإنسانية". ويقدم هذا التقرير النقاط البارزة التي أثارها المتحدثون/ات والمشاركون/ات في الاجتماع، إلى جانب الخطوات التالية. وتجدون مرفقة طيه نسخة مختصرة من مداخلات المتحدثين/ات.

ضمّ الاجتماع ما يزيد على 130 من كبار القادة من أكثر من 100 منظمة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، ووكالات الأمم المتحدة، والسلطات الحكومية، والجهات المانحة، والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، والبنك الدولي، والقطاع الخاص، ومراكز البحوث، لمعالجة القضايا الملحة المحيطة بالمساعدات النقدية والقسائم في الاستجابة الإنسانية.

ومع التعهد بالتزامات القيادة العليا، أطلق الاجتماع عملية تعاونية لتطوير رؤية جماعية لتحديث وتجديد التزامات سياسات المساعدات النقدية والقسائم من أجل ضمان مساعدات أفضل للسكان المتضررين من الأزمات على مستوى العالم. وتهدف العملية التعاونية إلى دفع عجلة تطوير المساعدات النقدية والقسائم كوسيلة رئيسية لتحقيق المزيد من المساعدات التي تركز على الأفراد وتكون أكثر فاعلية.

الأدلة

تُظهر [الأدلة](#)، التي قدّمتها كارين بيتشي مديرة شبكة CALP، ما يلي:

1. يفضل معظم الأشخاص، في أكثر السياقات، النقد على أشكال المساعدات الإنسانية الأخرى ويرون أنّ النقد وسيلة فاعلة للمساعدات الإنسانية.
2. جرى إحراز تقدّم جيد مقابل بعض التزامات السياسة النقدية التي جرى تطويرها في وقت قريب من انعقاد القمة العالمية للعمل الإنساني في عام 2016. ويقترب كثير من تلك الالتزامات من نهايته.
3. يمثّل النقد حالياً 19 بالمئة من المساعدات الإنسانية الدولية. وتُظهر الأبحاث أنه يمكن أن يصل إلى 30-50 بالمئة من المساعدات الإنسانية الدولية، إذا استخدم متى وحيثما كان ذلك مناسباً.
4. في حين أنّ استخدام المساعدات النقدية أخذ في الازدياد من حيث الحجم، إلا أنّه بدأ في الاستقرار كنسبة مئوية من إجمالي المساعدة على الرغم من أننا ما زلنا بعيدين عن هدفنا (19 بالمئة حالياً مقارنة بـ30-50 بالمئة محتملة).
5. ثمة فرص واضحة ولكن النظام الإنساني نفسه يحدّ من التقدّم. وثمة حاجة إلى تغييرات متعدّدة للتحرك نحو المزيد من المساعدات على أن تكون أكثر كفاءة وقيادة محلية وترتكز على الأشخاص.

وجهات نظر المتحدثين/ات

إنوسنت تشيلوميو، الذي أمضى 10 سنوات في مخيم كاكوما للاجئين على الطرف المتلقي للمساعدات النقدية والقسائم، وضع الأمور في سياقها متحدّثاً عن "الحاجة إلى محادثات وإصلاحات وسياسات فاعلة لمساعدة القسائم النقدية على تلبية التطلعات الطويلة الأجل للأشخاص في المخيمات مثلتي الذين انتظروا وقتاً أطول حتى تتغير أوضاعهم ... الملايين من الناس مثلتي عالقون في دائرة تلقي المساعدات. أريد أن أرى تغييرات لأنني أريد أن أرى سياسة جيدة تُسن من دون تأخير كبير. ويتعلق الأمر بالأفراد، وبالإصغاء إلى الناس وإشراكهم. ولا بدّ من الإصغاء والتصرف بشكل أسرع لأنّ الأمر يتعلّق بحياة الناس".

وتحدّثت سارة تشارلز، مساعدة مدير مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، عن الدور الحاسم الذي تضطلع به المساعدات النقدية والقسائم في مساعدة الأشخاص على الاستعداد للصدمات والضغوطات والتكيف معها والتعافي منها. وحذرت من أنّه على الرغم من تحقيقنا للكثير "بموجب التزاماتنا بالصفقة الكبرى، إلا أنّ لدينا المزيد من العمل الذي يجب علينا القيام به للحصول على المال لتحفيز هذه التغييرات المطلوبة في المشهد الإنساني الأوسع". أسئلة مهمة يجب معالجتها، بما في ذلك "كيف نضمن كون التحرك نحو المزيد من البرامج النقدية يساعد في تحويل السلطة نحو الجهات الفاعلة المحلية بدلاً من رفع مستوى أكبر اللاعبين؟ ... وكيف يمكننا تسليم النقد بشكل أسرع - مباشرة بعد الصدمة أو حتى قبلها؟ ... وكيف يمكننا تحسين المساءلة أمام السكان المتضررين وإيلائهم الأهمية ووضعهم حقاً في المركز؟"

ولفتت الانتباه إلى حقيقة كون "الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أيضاً وكالة مناخية. ومع تحوّل الصدمات المرتبطة بالمناخ إلى معيار جديد، يجب علينا تقديم النقد بشكل أسرع، بما في ذلك توسيع نطاق أنظمة تمويل مخاطر الكوارث لتمكين المساعدات النقدية الاستباقية. وكذلك "الحاجة إلى

الاستثمار في قاعدة الأدلة على النقد الاستباقي، بما في ذلك قياس المفاضلة بين السرعة والدقة". وأكدت، بصفتها مشاركة في الدعوة إلى عقد الاجتماع وفي العملية، على أهمية التعهد بالتزامات جديدة وإجراء التغييرات اللازمة لتحقيق نتائج أفضل وأسرع وأكثر كفاءة.

كما سلطت سمروتي باتيل، مديرة مبادرة التوجيه العالمية والرئيسة المشاركة للمساعدات النقدية والقوائم العالمية ومجموعة العمل بقيادة محلية، الضوء على أن تقدمًا قد أحرز في بعض الأماكن، لكنه بعيد عن كونه كافيًا ولن يحدث الكثير من التغيير قبل أن تتلقى الجهات الفاعلة المحلية المزيد من التمويل. وفي بعض الحالات، تصل الجهات الفاعلة المحلية إلى الأموال المجمّعة مباشرة و"عندما يحدث ذلك، فإنها تكون قادرة على العمل بفاعلية مع المجتمعات المحلية وتحقيق نتائج أفضل. لذلك، إذا أردنا أن نضع ضحايا الأزمات في مركز تفكيرنا وعملنا، فهذه هي أفضل طريقة للقيام بذلك - مع الجهات الفاعلة المحلية التي تفعل المزيد". كما شددت المتحدث على "الحاجة إلى التناقص حتى لا يُضطر الأشخاص الذين يتلقون نفوذًا لأن يقصدوا جهات فاعلة متعدّدة من أجل أشياء مختلفة. فإذا أردنا أن نضع الأشخاص في المقام الأول وفي مركز عملنا، فنحن بحاجة إلى وقف هذا التشرذم بين الجهات الفاعلة والنظر في الأدوار التي يمكن أن تضطلع بها المنظمات المحلية والدولية للمضي قدمًا في ذلك كله بطريقة قابلة للتطوير".

كما أكدت جونا دارمانين، رئيسة وحدة السياسات المواضيعية للمساعدات الإنسانية، التزام المديرية العامة للحماية المدنية وعمليات المساعدات الإنسانية التابعة للمفوضية الأوروبية بالعملية لأنها تعتقد أن المساعدات النقدية بعيدة كل البعد عن تحقيق إمكاناتها. وأشارت إلى أننا "نعطي الأولوية للبرامج النقدية التي تولي الأهمية للأفراد وتضعهم في مركز عملها، والتي تسعى إلى الحصول على التغذية الراجعة من المتلقين/ات ومشاركتها والتصرف بناءً عليها وتماشياً مع سياستنا النقدية والحاجة إلى المساعدات التي تركز على الأشخاص، فقد التزمنا بزيادة استخدام المساعدات النقدية المتعددة الأغراض، وتقليل استخدام القسائم". ولفتت المتحدثه الانتباه إلى أهمية الاستمرار في توسيع نطاق النقد وسدّ الفجوة بين العمل الإنساني والتنمية، مشددة كذلك على الحاجة إلى دعم دور الجهات الفاعلة المحلية. وربطت النقد "بالأولويات الأخرى للمديرية العامة للحماية المدنية وعمليات المساعدات الإنسانية التابعة للمفوضية الأوروبية، بما في ذلك تغير المناخ والبيانات والرقمنة. نعتقد أنّ للنقد دورًا مهمًا في إبقاء المساعدات الإنسانية "خضراء"، نظرًا لتأثيره البيئي المنخفض وفوائده في دعم الإنتاج المحلي. كما تشجع الاستجابات النقدية التي تعتمد على التقدّم والابتكارات التكنولوجية إذا استخدمت التكنولوجيا بطرق تعزز قابلية التشغيل البيئي وترتبط بحلول طويلة الأجل".

واختتم نبيه اللحم، وهو قيادي شاب يعمل مع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، الاجتماع بدعوة ملحة للعمل. مشيرًا إلى أنّ "القيادة لا تتعلق بالحفاظ على الوضع الراهن، وإنما يتعلق الأمر بامتلاك الشجاعة للتحدي، والاعتراف بالحاجة الملحة إلى التغيير، واتخاذ إجراءات جريئة وحاسمة لدعم أصوات المجتمعات المحلية التي ستبني الثقة والشفافية". وأضاف قائلاً "أمل أن تتمكنوا من قيادة المسيرة".

بعض وجهات نظر المشاركين/ات

- تحدّى بعض المشاركين/ات الجهات الفاعلة الإنسانية أن تفكر بشكل مختلف في كيفية العمل ومع من تعمل، على غرار إحدى المنظمات غير الحكومية المحلية التي تناقش فرصة العمل مع التعاونيات المحلية.
- جرى تسليط الضوء على التحديات البيروقراطية، مثل تحويل التمويل الذي تقدّمه الجهات المانحة، ولا سيما للجهات الفاعلة المحلية، التي قد لا تملك الأموال اللازمة لبدء التنفيذ قبل وصول أموال المانحين إلى المصارف.
- سلطت إحدى المنظمات الضوء على الحاجة إلى ضمان عدم حرمان الفئات الضعيفة من السكان، لا سيما في البرامج النقدية الكبيرة.
- شجّع العديد من المشاركين/ات على التعاون مع المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر والقطاع الخاص لتقديم النقد بشكل أكثر فاعلية، فضلًا عن تعزيز الإدماج المالي للسكان الضعفاء.
- حث أحد الأشخاص المشاركين على إعادة صياغة مفهوم حجم ودور المنظمات المحلية في اتخاذ قرارات تصميم البرامج وتمكين توسيع نطاقها.
- سلطت الجهات الفاعلة من المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية الضوء على النقص المستمر في الموارد المتاحة للجهات الفاعلة المحلية والحاجة إلى اتخاذ المانحين الرئيسيين إجراءات ملموسة وعملية للاستثمار والالتزام بالتطوير التنظيمي، مباشرة أو من خلال اتحاد الجهات الفاعلة المحلية. وشارك زملاء/زميلات مكتب المساعدة الإنسانية [بيان الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الأخير بشأن التقدّم المحرز في عملية الأقملة محليًا](#) وأعربوا عن رغبتهم في مناقشة كيفية تعزيز الوكالة للأقلمة المحلية للمساعدات النقدية والقوائم الإنسانية.
- تحرص مؤسسات القطاع الخاص (بما في ذلك قطاع الاتصالات المتنقلة) على العمل بشكل وثيق مع الجهات الفاعلة الإنسانية لزيادة الابتكار في مجال النقد.
- كان ثمة تقدير لتنوّع الجمهور ونوعية المناقشة.
- لاحظت المنظمات الكبيرة والصغيرة أنّ الزيادة في استخدام النقد قد أحدثت تغييرات إيجابية.
- جرى الإشارة إلى فرصة وضع المجتمعات المحلية المتضرّرة في مركز تصميم البرامج باستخدام التحويلات النقدية الجماعية، كما هو [موثق](#) في أوكرانيا وأماكن أخرى.
- أثار بعض المشاركين/ات العوائق الناجمة عن التنافس على التمويل بين الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، فضلًا عن البرامج النقدية الخاصة بكل وكالة، والحاجة إلى النظر في نماذج أعمال جديدة.
- جرى الإبلاغ عن تحديات الامتثال كسبب للتأخيرات الكبيرة، بما في ذلك الحاجة إلى تحقيق التوازن بين تخفيف المخاطر وحسن التوقيت.
- دعت إحدى الشبكات إلى تجديد المناصرة، لا سيما في السياقات التي لا تزال الحكومات تشكك فيها في النقد.
- أبلغ أحد الممثلين عن الحاجة إلى الوضوح بشأن ما نحاول تحقيقه فيما يتعلق بالنقد "الأفضل"، بدلًا من "المزيد" من النقد.

الخطوات التالية

حدّدت كيت هارت، رئيسة السياسة والأدلة والتعلم في شبكة CALP، مسودة العملية مشيرة إلى أن العملية التعاونية ستشمل مجموعة متنوّعة من الفعاليات، بما في ذلك الندوات عبر الإنترنت والمناقشات على غرار نشاتام هاوس وورش العمل التي ستتبّعها. وستوفر صفحة الإنترنت الخاصة بالنشرات الإعلامية والفعاليات تحديثات ومعلومات عن كيفية المشاركة. وأشارت إلى أننا "نتوقع أن يحدّد العملية المجتمعان - الوطني والدولي - بعد هذا الإطلاق. وقد يكون أيضاً ثمة فرص للربط مع العمليات الأخرى. كما عرض أصحاب المصلحة المختلفون قيادة عناصر مختلفة فيما أوصى المجتمع المحلي بالفعل بإنشاء "غرفة محرّك تقنية" لدعم العملية. وأضافت أنّ شبكة CALP - وغيرها - على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم أيضاً".

الالتزامات التي جرى التعهد بها

قام العشرات من القادة، من المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية والجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة وغيرها، على الفور بإلزام منظماتهم بالمشاركة في العملية. ونرحّب بتسجيل المنظمات للمشاركة في العملية عبر [هذا الرابط](#).

نظرة عامة على الأدلة: كارين بيتشي، مديرة شبكة CALP

جرى عرض خمس نقاط رئيسية:

أولاً. ثمة أدلة قوية على أنّ معظم الأشخاص، في أكثر السياقات، يفضلون النقد على أشكال المساعدة الإنسانية الأخرى. فإذا كان نهج المساعدات الذي يركز على الأشخاص يتعلق بالإصغاء إلى التفضيلات - يجب أن يكون ذلك محرّكاً قوياً للتغيير.

ثانياً. ثمة الكثير للاحتفال به مما أنجز، وأدلة قوية تدعم استخدام النقد الذي جرى تقديم الكثير من الحجج دفاعاً عنه. علاوة على ذلك، ازداد استخدام النقد في السنوات الأخيرة إذ بات يمثل الآن 19 بالمئة من المساعدات الإنسانية الدولية إلى جانب كميات هائلة من المساعدات النقدية المستخدمة في الاستجابات المحلية التي لا يجري تعقبها على مستوى العالم.

وقد أحرز تقدّم جيد في بعض التزامات السياسة النقدية - والتي جرى التعهد بالكثير منها في وقت قريب من انعقاد القمة العالمية للعمل الإنساني في عام 2016. وتُظهر الأدلة أنّ الالتزامات الجماعية قد اضطلعت بدور مهم في دفع التغيير. كما تبيّن الأدلة أن النقد كان أحد أهم التغييرات في النظام الإنساني في السنوات الأخيرة وكثيراً ما أثار تغييراً إيجابياً في مجالات أخرى من النظام.

ثالثاً. ثمة فرص كبيرة إذ تظهر الأدلة أنّ حجم النقد قد يبلغ ما نسبته 30-50 بالمئة من المساعدات الإنسانية الدولية، إذا استخدم متى وحيثما كان ذلك مناسباً. ويعتمد هذا المعيار على كيفية عمل النظام الآن، ومن المحتمل أن تزيد تلك النسبة. وثمة أيضاً الكثير الذي يجب القيام به لتحسين جودة المساعدات النقدية وفعاليتها - لجعلها أكثر تركيزاً على الأشخاص، وأكثر محلية، وأكثر كفاءة، ولدفع التغيير الإيجابي في مجالات أخرى.

رابعاً. ثمة بعض الدلائل على أن الزخم قد يتباطأ. ففي حين يستمر استخدام المساعدات النقدية في الزيادة من حيث الحجم، نظراً للنمو في التمويل الإنساني، بدأ هذا الاستخدام في الاستقرار كنسبة مئوية من إجمالي المساعدات - على الرغم من كوننا ضمن حدود 30-50 بالمئة من الرقم الممكن تحقيقه. ويحدث ذلك في وقت تقترب فيه العديد من التزامات السياسة الجماعية من نهايتها - ما يعني أننا مشوشين قليلاً من حيث الاتجاه الجماعي.

خامساً. تبيّن الأدلة أنّ أمامنا فرصاً كبيرة، إلا أنّ النظام الإنساني نفسه يحدّ من التقدّم. ومن الأمثلة على ذلك:

- أ- تشكل القرارات التي تتخذها الوكالات المنفذة عاملاً رئيسياً؛ ففي بعض الوكالات تكون الاستثمارات في التخزين المسبق للمواد غير الغذائية أكثر من المبلغ المسلم في شكل تحويلات نقدية. ويخلق ذلك بلا شك ضغطاً لاستخدام تلك المخزونات، حتى لو كان التفضيل هو النقد.
 - ب- تتخذ الجهات المانحة بعض القرارات المتعلقة بطرق تقديم المساعدات؛ إذ يمكن تحويل استخدام المانحين للمساعدات الغذائية إلى نقد، ما يتيح للأفراد حرية الاختيار بشأن ما يشترونه ليعود بالنفع على السوق المحلية وعلى التجار.
- وتقدّم الأدلة أمثلة على العديد من الأشياء الأخرى التي يمكن تغييرها لمساعدتنا على التحرك نحو المزيد من المساعدات بقيادة محلية تركز على الأشخاص وتكون أكثر كفاءة. لكن لا يوجد حلّ سحري؛ فللوصول إلى الإمكانيات التي توفرها المساعدات النقدية، ثمة حاجة إلى تغييرات متعدّدة عبر النظام الإنساني.

جوانا دارمانين، رئيسة وحدة السياسات المواضيعية للمساعدات الإنسانية في المديرية العامة للحماية المدنية والمساعدات الإنسانية التابعة للمفوضية الأوروبية

نحن نشكر شبكة CALP على دورها في عقد الاجتماعات وقدرتها على الجمع بين مجموعة واسعة من الأصوات. وبصفتنا المديرية العامة للحماية المدنية وعمليات المساعدات الإنسانية التابعة للمفوضية الأوروبية، فإننا ندعم هذه المبادرة وسنشرك بنشاط في أي حوار من شأنه أن يساعد في تعزيز الجوانب المهمة للمساعدات النقدية.

كما نقدر الولايات المتحدة لقيادتها المشتركة لهذه المبادرة التي تتماشى مع جهود العديد من المانحين في هذا المجال. ونعتقد أنّ للمانحين دوراً مهماً في زيادة حجم النقد واتساقه في سياقات مختلفة. فعلى سبيل المثال، تضطلع المديرية العامة للحماية المدنية وعمليات المساعدات الإنسانية التابعة للمفوضية الأوروبية بدور قيادي استراتيجي في بلدان مثل الصومال وأوكرانيا وموزمبيق واليمن ولبنان - على سبيل المثال لا الحصر. ومازلنا ملتزمين بالتزاماً تاماً بالمضي قدماً في ذلك.

والمديرية العامة للحماية المدنية وعمليات المساعدات الإنسانية التابعة للمفوضية الأوروبية هي جهة مانحة رائدة في النقد المتعدّد الأغراض فيما تشجع سياستنا الشركاء على النظر بشكل منهجي في استخدام النقد المتعدّد الأغراض كأساس لتلبية مجموعة من الاحتياجات الأساسية. وبطبيعة الحال، يمكن استكمال النقد بطرائق أخرى حيثما كان ذلك مناسباً لتحقيق نتائج محدّدة في القطاع، ولكن ينبغي اعتماد نهج معياري.

ولطالما دافعت المديرية العامة للحماية المدنية وعمليات المساعدات الإنسانية التابعة للمفوضية الأوروبية بثبات عن المساعدات النقدية. وقد جرى إحراز بعض التقدم، ولكننا نعتقد أنه لا يزال أمامنا طريق طويل لنقطعه، وأن كمية ونوعية النقد المقدم إلى الأشخاص المتضررين من الأزمات بعيدة كل البعد عن تحقيق إمكانات النقد.

نحن نتشاطر أيضًا المخاوف من احتمال توقف التقدم في هذا الاتجاه. وكما يوضح تقرير شراكة التعلم النقدي الصادر بعنوان "ما التالي؟ المشهد المتطور لسياسات النقد والقسائم"، نواجه العديد من العقبات بما في ذلك نهاية الصفقة الكبرى، والقضايا المنهجية الراسخة بعمق، وقابلية التشغيل البيئي للبيانات وإدارتها، والأقلمة محليًا. وتتطلب هذه الأمور جميعها تركيزًا مستمرًا وجهودًا نشطة لوضع الأشخاص المتضررين من الأزمات في المقام الأول وفي مركز العمل، وتمكينهم والجهات الفاعلة الأقرب إليهم من اتخاذ الخيارات اللازمة للمساعدات التي يمكن أن تُحدث فرقًا حقيقيًا.

وبصفتنا المديرية العامة للحماية المدنية وعمليات المساعدات الإنسانية التابعة للمفوضية الأوروبية، فإننا نعطي الأولوية للبرامج النقدية التي تولي الأهمية للأفراد وتضعهم في مركز عملها، والتي تسعى إلى الحصول على التغذية الراجعة من المتلقين/ات ومشاركتها والتصرف بناءً عليها. كما يجب أن تمتلك البرامج النقدية آليات آمنة وأن يتاح الوصول إليها لدعم المشاركة والتغذية الراجعة من الأشخاص الذين يتلقون المساعدات بهدف تحسين البرامج.

علاوة على ذلك، وتماشياً مع سياستنا النقدية والحاجة إلى المساعدات التي تركز على الأشخاص، فقد التزمنا بزيادة استخدام المساعدات النقدية المتعددة الأغراض والحد من استخدام القسائم. ونعتقد أيضًا بأهمية الاستمرار في توسيع نطاق استخدام النقد وسدّ الفجوة الإنسانية/الإنمائية بما يتماشى مع الالتزامات المُعتر عنها في اتصالات المساعدات الإنسانية لزيادة استخدام شبكات الأمان القائمة على النقد.

وتشمل أولويات سياسة المديرية العامة للحماية المدنية وعمليات المساعدات الإنسانية التابعة للمفوضية الأوروبية أيضًا شراكات منصفة مع الجهات الفاعلة المحلية، على النحو الذي جرى تطويره في المذكرة التوجيهية بشأن "تعزيز الشراكات العادلة مع المستجيبين المحليين في الأوضاع الإنسانية". ويجب أن ندعم دور الجهات الفاعلة المحلية في تنسيق النقد وأن نوفر للجهات الفاعلة المحلية والمحلية إمكانية الوصول العادل إلى التكاليف العامة عند تنفيذها للبرامج النقدية.

كما تضع المديرية العامة للحماية المدنية وعمليات المساعدات الإنسانية التابعة للمفوضية الأوروبية الحماية في صميم العمل الإنساني من خلال ضمان دمجها بشكل منجج في الاستجابة الإنسانية وتعزيز التعاون بين مختلف الجهات الفاعلة. وتماشياً مع أولويات منتدى المانحين للنقد، نعتقد أن ثمة حاجة إلى برامج نقدية لتعميم مخاوف الحماية ذات الصلة بالنوع الاجتماعي وضمان شمولها لأنظمة الإحالة إلى خدمات أخرى. ويضطلع النقد بدور قوي في البرامج المصممة لتحقيق نتائج الحماية للأشخاص المتضررين من الأزمات، وهو أمر تبرزه بوضوح السياسة المواضيعية للمديرية العامة للحماية المدنية وعمليات المساعدات الإنسانية التابعة للمفوضية الأوروبية.

وترتبط مناقشات اليوم أيضًا بالأولويات الأخرى للمديرية العامة للحماية المدنية وعمليات المساعدات الإنسانية التابعة للمفوضية الأوروبية، بما في ذلك تغير المناخ والبيانات/الرقمنة. ونعتقد أن للنقد دورًا في إبقاء المساعدات الإنسانية "خضراء"، نظرًا لتأثيره البيئي المنخفض وفوائده في دعم الإنتاج المحلي. كما نشجع الاستجابات النقدية التي تعتمد على التقدم والابتكارات التكنولوجية إذا جرى استخدام التكنولوجيا بطرق تعزز قابلية التشغيل البيئي وترتبط بحلول طويلة الأجل.

كما تدعم المديرية العامة للحماية المدنية وعمليات المساعدات الإنسانية التابعة للمفوضية الأوروبية هذه الدعوة إلى العمل وتعتقد أن ثمة حاجة إلى خلق فهم مشترك بشأن القضايا الرئيسية. وهذا الأمر ضروري للحفاظ على التقدم المحرز والمضي قدمًا نحو التزامات جديدة. نحن نؤمن بقيمة العمل الجماعي وقد رأينا الفوائد التي تحققت من خلال الجهد المشترك في مسار العمل النقدي للصفقة الكبرى. وأشيد بدور شبكة CALP في توليد الزخم بشأن قضايا السياسة النقدية الرئيسية.

هذه هي بداية عملية نحتاج جميعًا إلى المشاركة فيها - ونعتقد أنها ستكون براغماتية وشاملة. كما أن مجموعة الأصوات في هذه القاعة اليوم تمنحنا الثقة في قدرتنا على تحقيق ذلك.

إنوسنت تشيلومبو

منذ أكثر من عشر سنوات، جئت إلى مخيم كاكوما للاجئين/ات في كينيا قادمًا من غوما في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكاكوما هو مخيم نموذجي للاجئين/ات حيث يعتمد الناس على المساعدات للبقاء على قيد الحياة. في تجربتي، كان هذا النهج فاعلاً خلال تنقلي في أيامي الأولى. ولكن، على مدى الأشهر والسنوات وحتى العقود التي تلت ذلك، كان ثمة حاجة إلى إصلاحات وتجاوز الاحتياجات الأساسية لحلّ مستدام وتمكينني لإخراجه من طريق مسدود ووضع محفوف بالمخاطر.

وعندما أدخلت القسائم إلى مخيم كاكوما للاجئين/ات، خلقت ديناميكية اجتماعية واقتصادية جديدة. وقد زودتني بالقوة الشرائية، وخلقت المزيد من الفرص التجارية وحققت الانسجام بين الأشخاص. ولكن نظرًا لأن القسائم كانت مقيدة للغاية، فقد جرى تقييد فوائدها أيضًا، ما حدّ من مرونة الاختيار وخلق تحديات جديدة مثل انخفاض قيمتها النقدية.

والسؤال الذي أطره دائماً هو لماذا جرى تحويل النقد إلى قسائم. إذا علمنا أنّ الناس بحاجة إلى النقد في مرحلة ما، فسوف يتكبدون كلفة تحويل قسائمهم إلى نقد. هذا السؤال - والعديد من الأسئلة الأخرى التي قد نطرحها على أنفسنا بشأن مساعدات القسائم النقدية - يذكرنا بالحاجة إلى محادثات وإصلاحات وسياسات فاعلة لمساعدة القسائم النقدية في تلبية التطلعات الطويلة الأجل للأشخاص في المخيمات، مثلي تماماً، الذين يتعيّن عليهم الانتظار لفترة أطول حتى يتغيّر وضعهم.

وفيما نجتمع هنا اليوم، فإن ملايين الأشخاص، مثلي إلى حد كبير، عالقون في دائرة تلقي المساعدات في مخيم كاكوما في كينيا، ومخيم ناكيفالي للاجئين/ات في أوغندا، ومخيم كوتوبالونغ للاجئين/ات في بنغلاديش أو في أي مكان آخر في العالم. نريد أن نرى مساعدات نقدية تدعم سبل عيشنا لمساعدتنا على الخروج من دائرة التبعية. ولا يمكننا الانتظار للبدء في إعادة بناء مجتمعاتنا المحلية واتخاذ خيارات بشأن ما هو أفضل لنا في جميع جوانب الحياة. ولكن، من خلال تجربتي التي امتدت لعقد من الزمن في تلقي المساعدات، لا تزال هذه الجوانب غائبة أو يصعب تحقيقها في البرامج النقدية.

إن كرامة الأفراد تتحلّى بأهمية قصوى، ويجب أن تمكن المساعدات النقدية والقسائم الأفراد من كسر حلقة التبعية، ولا ينبغي أن تكون إمكاناتهم محدودة بقيود أو شروط المساعدات النقدية والقسائم. كما تكمن القيمة الحقيقية للتحويلات النقدية في كونها تساعد الأشخاص في مخيم كاكوما للاجئين/ات على تجاوز دائرة الضعف وتمنحهم المزيد من الخيارات بشأن احتياجاتهم ومستقبلهم من أجل إحداث تأثير دائم في مجتمعهم المحلي.

أودّ أن أرى المساعدات النقدية والقسائم تعطّل الاستجابة الإنسانية. ويستغرق وضع السياسات وتنفيذها وقتاً، وينبغي النظر إلى السياسات على أنّها أساس للحوار مع الأشخاص بدلاً من كونها "نهجاً واحداً يناسب الجميع". كما يجب إشراك الأشخاص من خلال تحرّي مدخلاتهم في تصميم استجابة لمعرفة ما هو الأفضل لهم. وتعتمد ملايين الأرواح، مثل حالتي، على تنفيذ التوصيات والسياسات المتاحة فعلياً لنا.

أنا هنا اليوم لأنني أريد أن أرى تغييرات تحدث ولأنني أريد أن أرى سياسة جيدة تُسنّ من دون تأخير. يتعلق الأمر بالأشخاص وبالإصغاء إليهم وإشراكهم. لا بدّ إذاً من الإصغاء والمضي قدماً بشكل أسرع. فالأمر يتعلق بأرواح الناس وينبغي اعتبار المساعدات النقدية والقسائم حاجة أساسية.

نريد أن نرى حشد المزيد من المساعدات النقدية وتسليمها لتلبية احتياجاتنا بمرونة وراحة وكرامة.

سمروتي باتيل، مديرة مبادرة التوجيه العالمية والرئيسة المشاركة لمجموعة عمل الاستجابة العالمية بقيادة محلية والمساعدات النقدية والقسائم.

كان من الرائع الإصغاء لملاحظات جوانا وإنوسنت، لا سيما بشأن العمل على المساواة وأهمية عيش المستفيدين/ات بكرامة. أريد مواصلة الحديث عن زيادة إمكانات النقد، ولا سيما فيما يخصّ الاستجابة المحلية. كان ثمة سياسات عظيمة: فعمل المكتب الإنساني للمديرية العامة للحماية المدنية وعمليات المساعدات الإنسانية التابعة للمفوضية الأوروبية والعديد من المانحين الآخرين هو أمر إيجابي. نرى أيضاً أنّ مناقشة التنسيق النقدي في عملية الصفقة الكبرى تحرز تقدماً. ولكن، لا تزال هناك مستويات عديدة من الحواجز أمام الجهات الفاعلة المحلية، لا سيما فيما يتعلق بالقدرة على الوصول إلى الأموال وتلقيها. وما لم تُعالج هذه المسائل، فلن تتغير الأمور بشكل كبير لا سيما حين نبدأ الحديث عن النقد على نطاق واسع. ما زلنا نرى أنّ وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية هي التي تتلقى معظم الأموال - حتى للمساعدة النقدية. فكيف نتأكد من أننا نحقق تكافؤ الفرص؟ أعتقد أن هذا هو أحد الأمور التي تمنعنا من تحقيق إمكانات النقد الكاملة.

وفي بعض الحالات، تحصل الجهات الفاعلة المحلية على الأموال المُجمّعة مباشرة. وعندما يحدث ذلك، تكون قادرة على العمل بفاعلية أكبر مع المجتمعات المحلية وتحقيق نتائج أفضل. لذلك، إذا أردنا أن نضع الأشخاص الذين يمزون بأزمات في مركز تفكيرنا وعملنا، فهذه هي أفضل طريقة للقيام بذلك - مع بذل الجهات الفاعلة المحلية للمزيد.

ثمة طريق طويل أمامنا لنقطعه، حتى بشأن الشراكة العادلة التي ذكرتها جوانا آنفاً. فالجهات الفاعلة المحلية تحتاج إلى العمل بشكل استباقي مع الجهات الفاعلة الدولية في هذا الشأن، حتى نتمكن من الذهاب إلى أبعد من ذلك ونرى ما يمكن أن تجلبه الجهات الفاعلة المحلية إلى هذا المجال. وفي الوقت الحالي، يركز الكثير من النقاشات على "نقص القدرات" مع وجود الكثير من التدريب - ولكن المشكلة تكمن في كون الفرصة ضئيلة لوضع ذلك موضع التنفيذ، لأن الجهات الفاعلة المحلية لا يمكنها الوصول إلى تمويل البرنامج.

نحن بحاجة إلى العمل بجديّة أكبر لتحقيق أقصى استفادة من القدرات الموجودة بدلاً من النظر من خلال عدسة العجز. وكما ذكرنا، فثمة بعض الخطوات الإيجابية مثل التقدّم في نموذج التنسيق النقدي حيث تكون الأقالمة محلياً هي المبدأ الثاني. لكن ليس من الواضح بعد كيف سيتم تزويد الجهات الفاعلة المحلية بالموارد اللازمة للعب أدوار مفيدة. نحن بحاجة إلى القيام بهذا الاستثمار حتى تتمكن الجهات الفاعلة المحلية من أخذ مكانها الصحيح في التنسيق النقدي.

وعندما أجرينا مشاورات مع "تجمّع النقد"، كان ثمة رسالة واضحة جداً من المنظمات المحلية، التي سلطت الضوء على حاجتنا إلى التأكد من عملنا بالطريقة الصحيحة، ونحن بحاجة إلى العمل من خلال شبكات الأمان الاجتماعي والآليات الأخرى. كما أننا بحاجة إلى اتساق عملنا حتى لا يضطر الأشخاص الذين يتلقون نقوداً أن يقصدوا جهات فاعلة متعدّدة من أجل أشياء مختلفة. وإذا أردنا أن نقدم مصلحة الأشخاص ووضعها

في مركز اهتمامنا، فنحن بحاجة إلى وقف هذا التشرذم بين الجهات الفاعلة والنظر في الأدوار التي يمكن أن تضطلع بها المنظمات المحلية والدولية، من أجل المضي قدماً في ذلك كله بطريقة قابلة للتطوير.

وبالحديث عن الحجم، ثمة العديد من الحالات في بيئات مختلفة حيث توجد جهات فاعلة محلية تقدّم الكثير، ولكن ببساطة لا تظهر في أنظمة التقارير. نحن بحاجة إلى التأكد من أننا نوثق قدرات الجهات الفاعلة المحلية التي تقود بعض هذه العمليات في غياب الجهات الفاعلة الدولية. دعونا نعترف حقاً بقدرات الجهات الفاعلة المحلية ودعونا نوفر لها الموارد، لتتمكن من لعب دورها ووضع الأفراد حقاً في قلب البرامج النقدية.

سارة تشارلز، مساعدة مدير مكتب المساعدات الإنسانية

أنا أقدّر قيادة شبكة CALP وتعاونها في تنظيم هذا الحدث، والمتحدثين/ات المحفزين/ات للتفكير الذين أصغينا إليهم لغاية الآن.

ومع اتساع الفجوة بين الاحتياجات المتزايدة والميزانيات الإنسانية المحدودة، يتعرّض النظام الإنساني لاختبار صعب. وفي هذا المنعطف الحرج، يجب أن نتطور أنظمتنا لتلبية احتياجات عصرنا. فالمساعدات النقدية والقسائم تضطلع بدور حاسم في مساعدة الأفراد على الاستعداد للصددمات والضغط والتكيف معها والتعافي منها. ويمكن أن يصل النقد إليهم بسرعة، وربما حتى قبل حدوث صدمة متوقعة. كما يدعم النقد أيضاً قدرة الأشخاص على اتخاذ القرارات وتقييمات الأفراد لاحتياجاتهم، ونحن نرى ذلك في جميع أنحاء العالم. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للنقد أن يربط بين أنظمة الحماية الاجتماعية الإنسانية والمحلية.

لكن النقد لا يحقق دائماً هذه الأهداف. وفي حين أننا حققنا الكثير في إطار التزاماتنا بالصفقة الكبرى، إلا أنه ما يزال أماننا المزد من العمل الذي يتوجب علينا القيام به للحصول على المال لتحفيز هذه التغييرات المطلوبة في المشهد الإنساني الأوسع.

أماننا فرصة هائلة. فمن عام 2015 إلى عام 2021، نمت السيولة النقدية مما يقدر بنحو 8 في المائة من إجمالي المساعدات الإنسانية إلى 19 في المائة. وخلال الفترة الزمنية نفسها، نمت محفظة النقد الإنساني للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية من 474 مليون دولار إلى أكثر من 1.9 مليار دولار. وفي غضون بضع سنوات قصيرة، غير النقد الطريقة التي تعمل بها العديد من المنظمات. وبالدعم المناسب، يمكن أن يستمر في تحفيز التغيير.

وفيما ننظر إلى الجهود الرئيسية الأخرى التي تحدث في النظام الإنساني، يجب أن نفكر بشكل نقدي ومفاهيمي في النقد وكيف يمكن أن يكمل عملنا في مجالات أخرى أو يعيقه. وعلى وجه التحديد، يجب أن نتصدى لثلاثة أسئلة.

- أولاً، كيف نضمن مساعدة التحوّل باتجاه المزيد من البرامج النقدية على تحويل السلطة نحو الجهات الفاعلة المحلية بدلاً من رفع مستوى أكبر اللاعبين؟
- ثانياً، كيف يمكننا تسليم النقد بشكل أسرع - مباشرة بعد الصدمة، أو حتى قبلها؟
- ثالثاً وأخيراً، كيف يمكننا تحسين المساءلة أمام السكان المتضررين وإيلاء أهمية حقيقية للأشخاص المتضررين ووضعهم في المركز؟

حين نتحدث الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية عن الاستجابة التي يكون محورها الأفراد، فإننا ننظر إلى ما هو أبعد من فكرة "النقد في متناول اليد" إلى تحوّل أساسي في ميزان القوى، إذ يستحق الأشخاص الأشد ضعفاً وتمهيشاً موقفاً مركزياً في عملنا. ولكن هل يمكن للنقد أن يخفض عددهم فعلياً؟

وفي حين تضطلع المنظمات المحلية بالكثير من البرامج النقدية القائمة على اللحظات الأخيرة، تتمثل الحقيقة الصعبة بأنّه في الوقت الحالي، تفسح طبيعة تقديم النقد على نطاق واسع المجال أمام المنظمات الكبيرة أو الاتحادات. نحن نعمل مع بعض المنظمات المحلية ذات الكفاءة المذهلة، ولكن معظمها لا يملك حالياً القدرة على الوصول إلى أعداد كبيرة من المحتاجين/ات، لذلك تُستبعد من الإشراف على البرامج النقدية الرئيسية. وإذا أردنا تحقيق أهداف الألفية محلياً الخاصة بنا، فنحن بحاجة إلى الاعتراف بهذه المقايضة، والبحث عن حلول محتملة.

كما أنّ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية هي أيضاً وكالة مناخية. ومع تحوّل الصدمات المرتبطة بالمناخ إلى معيار جديد، يجب علينا تقديم النقد بشكل أسرع، بما في ذلك توسيع نطاق أنظمة تمويل مخاطر الكوارث لتمكين المساعدات النقدية الاستباقية. وفي الوقت الحالي، يُسلم معظم النقد بعد أسابيع أو أشهر من الصدمة. نحن بحاجة إذاً إلى التحسّن عبر التسليم في غضون ساعات أو أيام فقط - وحيثما أمكن، تقديم المساعدة حتى قبل وقوع الكارثة. وللتحرك بسرعة أكبر، يجب أن نضمن امتلاك البلدان لأنظمة إنذار مبكر موثوق بها، وأن تتمكن الوكالات المنفذة من الوصول إلى سجلات شاملة ونزيهة لمن يُحتمل أن يكونوا في حاجة إليها.

كما أننا بحاجة إلى الاستثمار في قاعدة الأدلة على النقد الاستباقي، بما في ذلك قياس المقايضة بين السرعة والدقة. ويمكن للجهات الفاعلة النقدية أن تساعد في قيادة تعريفات واضحة لتعقب وحساب الاستثمارات في النقد الاستباقي.

وأخيرًا، ينبغي أن يسعى كل قرار نتخذه وكل ابتكار نطرحه إلى تحسين المساءلة أمام أولئك الذين يعانون أكثر من غيرهم من هذه الصدمات. وبالنظر إلى اتساع الهوة بين الاحتياجات والموارد المتاحة، يجب علينا وعلى المجتمع الإنساني بأسره أن نكون أكثر كفاءة وفاعلية بمواردنا في السنوات القادمة.

لقد حان الوقت لكي نتقاسم السلطة والمساءلة بشكل كامل مع الأشخاص المتضررين والمجتمع المدني المحلي. كما يجب أن تكون استجاباتنا قائمة على البيانات، وذكية، وقيادة الأصوات المحلية، وتخضع للتقييم في مجالي الفاعلية والنزاهة. لم تبلغ هذه النقطة بعد، وسيطلب الأمر استثمارات كبيرة للوصول إليها. ومع ذلك، أعتقد أن ذلك كله سيؤتي ثماره في نهاية المطاف.

هذه الأسئلة الصعبة التي لم تُقدّم إجابة عنها هي التي تدفعني إلى الاعتقاد بضرورة إبقاء المساعدات النقدية في مقدّمة محور محادثاتنا بشأن المساعدات الإنسانية. وبصفتكم مجتمعًا نقديًا، فقد أدبتم عملاً ممتازًا في قيادة تغيير جذري في التفكير. والآن، نحن متحمّسون للتعلم أكثر في هذه الموضوعات ومعرفة الالتزامات الجديدة التي يمكننا تحديدها لاستخدام النقد كرافعة لإطلاق التغيير. أمل أن نحاسبنا الجهات الفاعلة المحلية والمجتمعات المتضررة الممتلئة هنا اليوم، لأننا مدينون بذلك للأشخاص المتضررين من الأزمات في كل مكان.

كيت هارت، رئيسة السياسة والأدلة والتعلم في شبكة CALP

ثمة عدد لا يحصى من القضايا المهمة التي تحتاج إلى معالجة، جرى تحديدها من خلال الأبحاث والمشاورات الأخيرة اعتبارًا من منتصف عام 2022 فصاعدًا. وثمة اتفاق عام أيضًا ضرورة تركيز الحوار السياسي من خلال المناقشات. وقد جرى تحديد مجالين كأولوية للحوار هما الاستجابة التي تركز على الأشخاص والاستجابة بقيادة محلية. لقد كان المضي قدمًا بهذين المجالين صعبًا للغاية في السنوات الأخيرة.

وهناك مبادرات مثيرة من الوكالات - وفي ما بينها - التي أخذت أو يجري تطويرها في هذين المجالين. وثمة فرصة للتبادل والتعلم من هذه المبادرات وربما تحديد مجالات الاهتمام السياسي الجماعي الجديد.

وقد جاءت الحاجة إلى عملية السياسة هذه من مجتمع النقد. كما أعرب العديد من الأشخاص بالفعل عن اهتمامهم بقيادة أجزاء من العملية، وأعرب كثيرون عن اهتمامهم بالمشاركة فيها.

نتوقع بعد هذا الإطلاق أن يحدّد العملية المجتمع المحلي - الوطني والدولي - بأكمله. كما قد تكون هناك فرص للربط مع العمليات الأخرى. وقد أوصى المجتمع المحلي بالفعل بإنشاء "غرفة محرك تقنية" لدعم العملية. وهكذا فإنّ شبكة CALP - وغيرها - على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم أيضًا.

ومع تقدّم العملية، نتوقع أن يحدّد المجتمع المحلي مجالات أخرى قد تحتاج أيضًا إلى الالتزام بسياسة جماعية جديدة أو مُحدّثة.

نبية اللحام، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

أشعر بالفخر والامتنان لكوني جزءًا من هذا الحدث المهم وأن تتاح لي الفرصة للتحدّث أمام الإدارة العليا للعديد من المنظمات الإنسانية من جميع أنحاء العالم.

أنا ناشط شاب في مجال العمل الإنساني، أعتقد أنه يمكنني إحداث فرق وأعتقد أنه من حقي الضغط من أجل التغيير عندما أعلم أنه يمكننا أداء عمل أفضل كمجتمع إنساني. واليوم، أتحدث إلى القادة الذين كانوا ذات يوم في نفس موقعي هذا.

أنتم تملكون خبرة هائلة في الاستجابة الإنسانية وفي السياسات الإنسانية وأخذتم على عاتقكم مسؤولية دعم التدخلات الإنسانية وتحسينها - وقمتم بذلك بقصد احترام كرامة وقدرات المجتمعات المحلية الأشدّ ضعفًا. أنتم اليوم في وضع يمنحكم المعرفة والقوة لقيادة وتوجيه طاقة جيل الشباب لإطلاق العنان لإمكانية التغيير التحويلي في الطريقة التي نتعامل بها مع الأزمات وتخفيف المعاناة الإنسانية من خلال نهج إنساني قوي ومرن.

وفي جميع أنحاء العالم، يتزايد عدد الأشخاص الذين يعانون من الأزمات، ويحتاج النظام الإنساني إلى التغيير لتلبية تلك الاحتياجات ويجب حقًا أن يتحسن أدائه كثيرًا.

ثمة تحديات كبيرة يجب التغلب عليها، ولكن كما أظهر هذا الاجتماع ثمة فرص كبيرة أمامنا أيضًا. وأعتقد أننا إذا اعتمدنا نهج مساعدات يركز حقًا على الأفراد، وإذا أصغينا إلى احتياجات الأشخاص ونفضيلاتهم، وأنصتنا إلى آمالهم ومخاوفهم، عندئذ يمكننا أن نقوم بما هو أفضل - وسنعمل ذلك. ولتحقيق ذلك علينا جميعًا أن نتغيّر.

ثمة حاجة إلى قيادة من جميع الحاضرين/ات لجعل النظام أكثر محلية لجهة القيادة، وتمكين المجتمعات المحلية والمنظمات والقدرات المحلية لقيادة الاستجابة الإنسانية، وتقديم المساعدة المرنة وفي الوقت المناسب للأشخاص المتضررين.

يفضّل معظم الأشخاص الذين يمرون بأزمة تلقي النقد، وتُظهر البحوث أنّ تلقي النقد يعمل وأنّ له العديد من الآثار الإيجابية. فلماذا لا نقدّم المزيد منه؟ لقد أظهر الاجتماع أنّنا مقصّرون في ما يتعلق بما هو ممكن - من حيث الحجم والجودة على حدّ سواء. وصحيح أيضًا أنّ النقد قد حفز تغييرات إيجابية أخرى في النظام الإنساني ويمكن أن يستمر في القيام بذلك. نحن بحاجة إلى التغيير الآن - ولكن يبقى السؤال ما إذا كنا على استعداد للعمل معًا لتحقيق ذلك.

فالقيادة لا تتعلق بالحفاظ على الوضع الراهن؛ بل تتعلق بامتلاك الشجاعة للتحدي، والاعتراف بالحاجة الملحة للتغيير، واتخاذ إجراءات جريئة وحاسمة لدعم أصوات المجتمعات المحلية التي ستبني الثقة والشفافية. أمل أن تتمكنوا من الاستمرار في قيادة المسيرة.
